يهتم الإطار المفاهيمى إلعداد وعرض التقارير المالية والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بالقوائم المالية ذات الغرض العام، ويطبق على القوائم المالية لكافة الوحدات االقتصادية التجارية والصناعية ومنشآت ألعمال، وتلبى هذه القوائم المالية احتياجات شريحة واسعة من ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 8) بعنوان " السياسات المحاسبية " من وتعنرض الإطنار المفناهيمى لمجلنس معنايير المحاسننبة الدولينة إلننى مجموعنة مننن االنتقننادات (Booth, 2003; Walker, 2002) وتنقيحنه تحديثنه بضنرورة والندعوة الإطار المفاهيمى بأننه إطنار Booth (فقد انتقد Benston et al. 2007; Ohlson et al. 2003) مفناهيمي غينر متسنق، ومنن ثنم فقند ترتنب علينه معنايير محاسنبية غينر متسنقة. المفناهيمى غينر متسنق ممنا ترتنب علينه انحنراف وضنع المعنايير المحاسنبية الدولينة عنن الإطنار المفناهيمى. غير كافي وغير مالئم مع ألدوات المالية على سبيل حنول دور الإطنار المفناهيمى كأسناس منطقني وفكري(Walker (المثنال ممنا أدى إلنى انحنراف المعنايير عنن وتشنكك 2003) أننه ال ينبغنني توقننع إطننار مفنناهيمي Newberry (متماسك لوضع المعايير المحاسبية في المستقبل. ويشننير (2003) ومعننايير محاسننبية ينتم ا لتغير بيئة التقارير بصنورة مسنتم عملية وضع المعنايير، إذ يسنتخدم مجلنس معنايير المحاسنبة الدولينة اجنزاء منن الإطنار المفناهيمى غير المتسق لتبرير قرارات وضع المعايير الفردينة، ومنن ثنم فنإن مجلنس معنايير المحاسنبة الدولينة ال يسعى بالضرورة إلى التماسك واالتساق بين إطاره المفاهيمى ومعايير التقرير المالي الدولية. ومن ناحية أخرى، ينتقد (Street and McGregor (2007 مجلس معايير المحاسبة الدولية بأننه قند تعامنل منع القضنايا المحاسنبية فني سنياق إطنار مفناهيمي قنديم ال يعكنس التفكينر الحنالي للمجلنس بسنبب الفشنل فني إعنادة النظنر ومراجعنة إطنار ه واضعي المعايير قد ركزت على شرح الممارسة الحالية بدالً من تطوير المفاهيم التي Dean المفناهيمى بشنكل مسنتمر. ووفقنا إذ ينرى أن المرحلنة ألولنى منن تطنوير الإطنار Brien`O (تتوافق معها المعنايير الجدينندة. ويندعم هنذا النرأي (2009) المفناهيمى منن قبنل مجلنس معنايير المحاسنبة الدولينة ركنزت علنى أهنداف القنوائم المالينة والخصننائص النوعيننة للمعلومننات المحاسننبية، وتقييم االدارة وإمكانية االعتماد، ولم تدعم اتجاه المجلس نحو وضع المعايير. و في سياق أخر، تناولت تقييم الإطار المفاهيمى السنابق في ضوء دوره في وضع المعايير المحاسبية، لم يطبنق al et Brouwer . (دراسة (2017 باسنتمرار وباتسناق تعريفنات ومعنايير االعتنراف باألصنول واالتزامنات الموجنودة بالإطنار المفناهيمى السنابق عننند وضنع المعنايير، ممنا ترتنب علينه عندم وجنود أسناس منطقني و فكنري ثابنت ومتسق في وضع المعايير، وبالتالي انحراف معايير التقرير المالي الدولية عن الإطار المفاهيمى فهنناك مجموعنة منن تلنك المعنايير تمننع االعتنراف بنالبنود أو رغننم أن هنننذه البننننود تفننني بتعريننننص ألصننننل أو االتننننزام ومعننننايير االعتننننراف الموجننننودة وعلنى العكنس هنناك معنايير تتطلنب االعتنراف باألصنول أو االتزامنات و التني من غير المحتمل أن تفي بتعريفات ألصول أو االتزامات. فعلي سنبيل المثنال، بعننوان "االصنول الثابتنة" يجنب االعتنراف وبالتنالي قنام مجلنس IAS) بالنسنبة ألصوو فوفقنا للمعينار المحاسنبي الندولي (16 و منع ذلنك، فنإن ألصنول التني ينتم الحصنول عليهنا بموجنب عقنود االيجنار ال وبالتننالي لننم ينتم المحاسبة عن بعض ألصول المؤجرة كأصول، ولكن يتم تصنيص غالبية عقود االيجار باعتبارها عقنود ايجنار تشنغيلي وال ينتم االعتنراف بهنا فني الميزانينة العمومينة، فني حنين أن معينار المحاسنبة وبالتنالي نجند أن هنناك المفاهيمى، اذ تكون نتيجة لحدث ماضي، ومننن المتوقننع أن تحقننق مننننافع اقتصننادية مسننتقبلية مننن اسننتخدام ألصنل، وبننالرغم مننن ذلننك فننإن ومن ثم ال يتوافق وفيما يتعلق ب ألصول غير الملموسة، وفقا تحقق منافع اقتصادية مستقبلية .)Booth , المعيار مع الإطار المفاهيمى (2003 بعنوان) IFRS متوقعة وهذا يتوافق مع الإطار المفاهيمى لمجلس معايير المحاسبة الدولية. فإن متطلبات المعيار الدولي (3 "اندماج ألعمال" يتم تضمين العديد من المتطلبات التي قد تؤدى إلى االعتراف باألصول غير الملموسة والتي ال تفي بمعايير وعلى العكس يتم استبعاد ألصول غير الملموسة والتي تفي إذ ال يسمح عموما غير الملموسة المتولدة داخليا بموجب ً باالعت ارف ومع ذلك، فقد تم انتقاد عدم االعتراف بالعديد من ألصول غير الملموسة .)Penman باألصول مثل الشهرة المتولدة داخليا إذ تؤكد الدراسات السابقة أن قيم ألصول غير الملموسة مالئمة التخاذ القرارات) Oliver and Walker; 2003 , g.e , (2005 االستثمارية، وأن عدم االعتراف بمجموعة واسعة من ألصول غير الملموسة يترتب عليه عدم تماثل المعلومات ويؤثر على المقدرة االعتراف باألصول غير الملموسة التي ا و يتم انشاؤها) IAS وهكذا يمنع المعيار 38 .)Eckstein , التقييمية للقوائم المالية (2004 االعتراف بنفس النوع من) IFRS داخلي التي تفي بتعريص ألصول. و في الوقت نفسه تتطلب معيار التقرير المالي الدولي (3 العناصر عند اقتناءها، حتى لو لم تستو في معايير االعتراف بالإطار المفاهيمى لمجلس معايير المحاسبة الدولية. وفيما يتعلق

Summarized by © lakhasly.com

،" بعنوان " االدوات المالية)IAS بألصول المالية، وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (39

Summarized by © lakhasly.com